

## أخبار وأسرار لبنانية

● غياب «النقل القيادي»: غاب رئيس حزب القوات اللبنانية د.سمير جعجع عن اجتماع البريستول (مفله النائب جورج عنوان) بسبب توجهه إلى الإمارات العربية المتحدة بناء على دعوة رسمية يرافقه وقد يضم النائبين سترديدا جعجع وإيلي كيرون والمسؤول عن العلاقات الخارجية في القوات جوزف نعمة.

● غياب جعجع إضافة إلى الرئيس سعد الحريري أسفر عن نتيجتين: الأولي أن لقضاء البريستول وللمرة الأولى كان ينقصه «نقل قيادي»، والثاني أن الغياب زاد من أهمية حضور ودور الرئيس فؤاد السنهوري والرئيس أمين الجميل.

● خلاف على البيان: اقترح النائب هادي حبيش والعميد كارلوس إده تضمين بيان البريستول عبارة «حكومة سورية وحزب الله» فاختلف المجتمعون مجددا على الموقف من سورية وإمكان الإشارة إلى هذا الموقف في البيان، فكان أن تدخل السنهوري من جديد مقترحا «البقاء في لبنان».

● انتخابات نيابية مبكرة: صدر عن البعض اقتراح الدعوة إلى انتخابات نيابية مبكرة ولقي هذا الاقتراح تصفيقا ولكنه لم يصمد ولم يقرب.

● زيارة السفارات: علم أن قوى 14 آذار ستؤلف وفدا لزيارة سفارات الدول الخمس الدائمة العضوية في مجلس الأمن، من دون أن تحسم عدد المشاركين في هذا الوفد وأسماءهم.

● خلاف متوتر ومنتشخ: تردد من ان اللقاء بين السفيرة الأميركية مورا كوندلي والرئيس نجيب ميقاتي غسبلا مسودد القرار الاتهامي والبيان الوزاري كان ويخالف اللغات السابقة متوترا ومتشنجا.

● ميرزا لم يتسلم القرار كاملا: كشفت معلومات أن القاضي سعيد ميرزا لم يتسلم من وفد المحكمة الدولية القرار الاتهامي كاملا، إنما الجانب المتعلق بأدوار الأشخاص الأربعة المتهمين بمذكرات التوقيف والأدلة والحجيات التي اُضلع بها كل منهم في جريمة اغتيال الحريري.

● انتقادات فلسطينية: حكومة الرئيس نجيب ميقاتي لم تسلم من انتقادات فلسطينية فقد اعتبرت حركة الجهاد الإسلامي في فلسطين أن البيان الوزاري لحكومة الرئيس نجيب ميقاتي سجل تراجعاً كبيراً في التزامات الحكومة تجاه حقوق الشعب الفلسطيني في لبنان مقارنة مع البيان الوزاري لحكومة الرئيس سعد الحريري. وجاء في البيان: «في حين يقر البيان الوزاري لحكومة الرئيس ميقاتي العمل على توفير الحقوق الإنسانية والاجتماعية للفلسطينيين المقميين على الأراضي اللبنانية فإنه يتنصل من أي مسؤولية للدولة اللبنانية تجاه هذه الحقوق ويحيلها بالكامل إلى وكالة الأونروا، حيث يقتصر دور الحكومة الحالية على الطلب بتعزيز موازنة وكالة الأونروا لتمكين الوكالة من أداء دورها الإنساني تجاه الشعب الفلسطيني كما كان في السابق، متراجعاً بالتالي عن صيغة بيان الحكومة السابقة التي نصت على مطالبة الدول والمنظمات الدولية بالاضطلاع بمسؤولياتها كاملة حيالهم وتعزيز الأونروا بما يؤدي إلى تخفيف الأعباء عن لبنان».

● ميقاتي يترسب: لم يصدر أي تعليق من الرئيس نجيب ميقاتي على كلام السيد حسن نصرالله، واعتبرت مصادر وزارية أن تريت ميقاتي في تحديد موقعه يعود إلى رغبته في إجراء مشاورات مع حلفاء في الأمانة العامة للحكومة التي ستتحوّل كما تقول لوكالة في المعارضة إلى إسقاط الحكومة التي شربت الحكومة لانقلابها على القرارات الدولية.

## نزاع نيابي «شرس» بين الحكومة والمعارضة اللبنانية اليوم وميقاتي لـ «14 آذار»: نعرف من سعى لتسوية على حساب دم الشهداء

أحد، لاسيما ممن يستحضرون دماء الشهداء في المناسبات التي يحتاجون فيها إلى رافعة»، مؤكداً «تمسك رئيس الحكومة بالعدالة والحرية والاستقرار، ليس إرضاء لأحد، بل التزاماً منه بالوفاء لرفيق الحريري، الأخ والصديق ورئيس وزراء لبنان»، وتوجه إلى فريق 14 آذار بالقول: «المعارضة حق مشروع ولكن التخريب على الوطن جريمة، فالمسؤولية الوطنية تتطلب منا جميعاً حماية السلم الأهلي والاستقرار وليس التخريب أو افتعال بظلمات وهمية توتر الأوضاع الداخلية. أما الطلب من الحكومات العربية والمجتمع الدولي عدم التعاون مع هذه الحكومة، فهو أمر يعكس حال الاضطراب وتوابعها من العنف الشديد التي يعيشها المجتمعون في «البريستول» الذين هالهم أن تتشكل الحكومة وهم الذين راهنوا على استمرار الفراغ الحكومي، فراحوا يصوبون على الحكومة لعجزهم الواضح عن مواجهة حقيقة خروجهم من السلطة بعمل ديموقراطي بامتياز».

من جهة أخرى، كان ميقاتي قد التقى الموفد الخاص للحكومة السويسرية إلى الشرق الأوسط جان دنالبار راش، في حضور سفيرة سويسرا في لبنان روث فلنت وعرض معه الأوضاع الراهنة في المنطقة.

وسط هذه الأجواء تبقى الأنظار متجهة إلى جلسات مناقشة البيان الوزاري التي تنطلق اليوم قبل الظهر وبعده منقولة عبر وسائل الإعلام، وصولاً إلى التصويت على الثقة بالحكومة.

ويشكل البند 14 المتعلق بالمحكمة الدولية محور النقاش، وعشية المناقشات التي اضطلع المسرح السياسي بإرتدادات مؤتمر المعارضة في البريستول الذي انعقد الأحد، والاجتماع الآخر المغلق لنواب 14 آذار في سياق التحضيرات لجلسة مناقشة البيان الوزاري. وقالت مصادر المجتمعين أنهم وزعوا الأدوار فيما بينهم لجلسة الثقة، وشددوا على ضرورة تجنب الوقوع في فخ الاستفزاز وعلمت «الأنباء» أن نحو 50 نائباً من أصل نواب المعارضة الستين أدرجوا أسماءهم على لائحة طالبي الكلام.

● بيروت-عمر حيدر للجلسة أقل ما يقال عنها أنها سيستمران بنوع من الارهاب الكلامي والفكري. ويضيف النائب حمادة «إن ما لفتنا هو ما سيربته مصادر حزب الله منذ أيام لصحيفة اللبنانية عن جلسة شتائم واشتباك بالأيدي، وهذا تماماً ما يهينون ربما له، وما لن نفع في فخه إلا أنه ليس من شيمنا الشتم والارهاب، من خلالنا إلى الاعتقال». ويختم «فلنكن جلسات المناقشة بداية العودة إلى الصراع الديموقراطي وإلى مستوى برلماني راق بعيداً عن الانخلاق ثم التشبيح الذي شهدناه خلال السنوات الماضية.

● بيروت-اتحاد درويش



(محمود الطويل)

يافطات في طرابلس مؤيدة للمحكمة الدولية

مستدرجة العروض المباشرة وغير المباشرة. ورأى أن «من مظاهر التصليل الاستباقي» ما ورد في البيان من توصيف بأن الحكومة هي حكومة انقلاب على اللبنانيين الذين انتصروا للعدالة والحرية، وكان الذين اجتمعوا في «البريستول» يملكون ودهم حصرياً لتمثيل اللبنانيين أو هم وكلاء حصريون للمدعى عليهم، في حين أن حكومة ميقاتي انبثقت عن إرادة نيابية تعكس تمخلاً شعبياً واسعاً من كل الأطراف التي يتكون منها المجتمع اللبناني، وهي يرئسها وأعضاؤها، تدرك قيمة الشهادة ونبل الاستشهاد في سبيل الوطن وليست في حاجة إلى شهادة من

وتنكر لدماء الشهداء وكراماتهم والتسوية الدولية اللبنانية خارج التسوية الدولية، علماً أن رئيس الحكومة أكد مراراً احترام القرارات الدولية، ومنها القراران 1701 و1757، والوفاء للشهداء، ومتابعة التعاون مع المحكمة الدولية، في وقت يعرف القاضي والدائس في عمل في وقت من الأوقات على «تسوية»، حتى لا نقول أكثر، على حساب دم الشهداء وقضيتهم للتمسك بموقعهم في السلطة، ولعل في العودة إلى تلك المرحلة ما يكفي من معطيات ومستندات تثبت كيف كانت أوراق الاقتراحات، مطبوعة حيناً، ومكتوبة بخط اليد أحياناً، تنتقل من مكان إلى آخر داخل لبنان وخارجه،

وأشار إلى أن «تصليل الرأي العام برز من خلال ادعاء المجتمعين في «البريستول» بأن حكومة ميقاتي تنتكح خطب العدالة التي التزمت به الدولة اللبنانية، في حين أن الفقرة 14 من البيان الوزاري الذي وزع على النواب قبل 3 أيام، تؤكد إحقاق الحق والعدالة في جريمة اغتيال الحريري انطلاقاً من احترام الحكومة للقرارات الدولية، وحرصها على جلاء الحقيقة وتبليغها من خلال المحكمة الخاصة بلبنان. وهذا الحرص أكد ميقاتي في أكثر من مناسبة كان آخرها في حوار مع الإعلانيين يوم الخميس الفائت». وتابع البيان «أما قمة التصليل فتكمن في الادعاء بأن الحكومة

معلومات لـ «الأنباء»:

نحو 50 نائباً

من أصل نواب

المعارضة الـ 60

أدرجوا أسماءهم

على لائحة طالبي

الكلام

التي

التي

التي

### محامية لبنانية تطلب نحية بعض قضاة المحكمة الدولية الخاصة بلبنان

بيروت - أ.ش.أ: قدمت المحامية اللبنانية مي الخنسا طلباً إلى وزير العدل اللبناني شكيب قرطباوي دعت فيه إلى أهمية اتخاذ الإجراءات القانونية لتحمية بعض القضاة والمحققين لدى المحكمة الدولية الخاصة بلبنان، مع مراعاة القرارات الدولية

حرصاً على دم الشهيد الرئيس رفيق الحريري وحتى لا يذهب دم الشهداء هدرًا. ورأت المحامية في الخنسا في طلب استعادته لوزير العدل أن ثمة عيوباً قانونية شابته الإجراءات التي اتخذتها المحكمة وهي بصدد التحقيق في جريمة الحريري ورفاقه من تأمين

## أكد أن موقف المعارضة اليوم في البرلمان سيكون مزيجاً من الكلام الحاسم والمهذب حمادة لـ «الأنباء»: يهيئون لجلسات شتائم واشتباك بالأيدي!

كرامي في 2005 لكن النائب مروان حمادة يستبعد هذا الأمر ويوضح في تصريح لـ «الأنباء» بأن الظروف مختلفة ولا نحن بصدد اعداد فيلم حتى نصيغ سيناريو، والمداخلات البرلمانية سترتكز على أن معارضة القرار 1757 هي حماية لعهد جديد في لبنان أقل ما يقال فيه أنه عهد السماح للقتلة أيا كانوا باستمرار مسلسلهم». لكن ماذا لو جاء جواب الرئيس ميقاتي أقل بكثير مما تظلم إليه المعارضة الجديدة، يجيب حمادة على الفور «نحن نوجهنا إليه وطالبناه بموقف واضح حيث أن البيان الوزاري سيء وكلمة السيد حسن نصرالله ألغت البيان

سموها حكومة حزب الله وعلى خلفية البيان الوزاري الذي تنصل من موضوع المحكمة من خلال محاولات الانتكاف على القرار 1757 اذ ان اختارت المعارضة الجديدة المواجهة مع حكومة النقضت على الحكم بعملية انقلاب اطاحت بالرئيس سعد الحريري، فهل سيفقد البرلمان ويعلم ما هو مطالب به، مع العلم انه اعلن في أكثر من مناسبة انه يلتزم بقرارات الدولية، ويانتظر ان جلاء الصورة تبقى التوقعات رهنا بما ستعمله جلسة الثقة من مفاجات يتكرر فيها ربما السيناريو الذي أدى إلى استقالة حكومة الرئيس عمر



مروان حمادة

تدشن المعارضة الجديدة اليوم أولى خطواتها الرامية إلى إسقاط حكومة الرئيس نجيب ميقاتي، كما أعلنتها ميرزا وعلى الملا بأنها ستستخدم كل السبل الديموقراطية لإسقاط حكومة الانقلابيين حتى لو اضطر الأمر إلى النزول إلى الشارع. لقد حددت المعارضة للرئيس ميقاتي الذي ستعمل حكومته أمام المجلس النيابي لنيل الثقة ما عليه الالتزام به وهو القرار 1757 والالتزام مع حكومته، وستركز مداخلات نواب 14 آذار بحسب ما تم الاتفاق عليه في اجتماع البريستول أول أمس برفع منسوب الكلام ضد الحكومة على خلفية تشكيلتها التي

### المحكمة تطلق دفعة جديدة

من الأسماء قريبا

كشفت مصدر وزاري عن معلومات لديه مستقاة من قلب التحقيق الدولي تؤشر إلى أن هناك دفعة جديدة من القرارات الاتهامية ستصدر تباعاً. واعتبر أن «هذه الحكومة في تشكيلتها وبياناتها الوزارية هي حكومة لمواجهة المحكمة الدولية وتعرض لبنان لخطرين الأول خطر استكمال الانقلاب على مؤسساته الديموقراطية، والثاني محاولة القضاء على المحكمة ووضع لبنان على هامش المجتمع الدولي».

### الوزير شربل:

نعمل على تنفيذ

مذكرات التوقيف

أعلن وزير الداخلية مروان شربل أن مذكرات التوقيف الدولية يجري العمل على تنفيذها.

وأضاف في تصريح لـ «الديار» قائلاً: سنداهم أماكن توجد من صدرت بحقهم مذكرات التوقيف، وفي حال تعذرت إمكانية اعتقالهم أو معرفة مكان تواجدهم سنعود إلى القضاء لإبلاغه بأن الأمر يصدر عن القضاء ويعود إليه أمر إعطاء الجواب. وكان رئيس مجلس النواب نبيه بري قال لصحيفة الشرق الأوسط أن المطلوبين الـ 4 تركوا قراهم منذ سنوات عديدة ولا أحد يعرف عنهم شيئاً.

### كتاب بارزون

يتحدثون عن

الأزمة اللبنانية

لغت في صحيفة «الحياة» أمس تعليقان حول الوضع في لبنان في أعقاب صدور القرار الاتهامي: الأول (لغسان شربل) استهل بهذه العبارة: «لا يجوز أن يبقى لبنان أسيراً لدم رفيق الحريري. بقاؤه أسيراً في حبل تلك الجريمة الهائلة ربما يحقق رغبة قاتليه، مصير البلد أهم من مصير أي فرد».

الثاني (لداود الشريان) اختتم بهذه العبارة: «الأکید ان سرعة تحرك القرار الاتهامي ستهدد خلال الأسابيع المقبلة، فالتصعيد في لبنان لن يجد من يدعمه في هذه الظروف، لهذا فإن من مصلحة تيار «المستقبل» التمسك بحكومة نجيب ميقاتي، وتركها تواجه المجتمع الدولي، من دون تصعيد يخلط الأوراق، ويغيب صورة الدولة، ويفضي إلى حال يصعب التعامل معها بالسياسة».

### البحث عن صيرفي

اختفى بـ 5

ملايين دولار

بيروت: أثار اختفاء أحد الصيارفة في مدينة صور بصورة مفاجئة مخاوف بعض الأهالي الذين أودعوا لديه أموالاً لتوظيفها.

الضيرفي ويُدعى محمد شور اختفى منذ أسبوع وبجوزته أكثر من 5 ملايين دولار. اختفى منذ أسبوع وبجوزته أكثر من 5 ملايين دولار. اختفى منذ أسبوع وبجوزته أكثر من 5 ملايين دولار. اختفى منذ أسبوع وبجوزته أكثر من 5 ملايين دولار.

### تحليل إخباري

## «غيوم تتلبد وهدوء ما قبل العاصفة» ومعارضة مفتوحة بين «إسقاط المحكمة» و«إسقاط الحكومة»

نعرف كيف تنتهي وأين.

حزب الله ماضٍ قتماً في عملية إسقاط المحكمة الدولية، سياسياً ومعنوياً. وهو كان بدأ منذ عام خطة منهجية لتدمير صدقية المحكمة وإفراغ القرار الظني من مضمونه الاتهامي وتعطيل مفاعيله الداخلية، ولم يغير في مسار هذه الخطة وأهدافها لا صدور القرار الظني ولا تشكيل المحكمة الجديدة التي أخرجت السلطة من يد خصومه وهو فيها شريك أساسي ومؤثر. وفي إطلالة الأخيرة أكمل السيد حسن نصرالله ما كان بدأه من عملية تفكيك لغم القرار الاتهامي وضرب هيبة ومصداقية المحكمة الدولية مؤكداً عدم الاعتراف بها وبكل ما يصدر عنها، ورفضاً أي تعاون معها بما في ذلك تسليم المتهمين من أفراد حزب الله ولو بعد 300 سنة. وحزب الله في موقفه هذا، يستيق موقف حكومة ميقاتي ويقبدها من دون أن يلزمها بموقف عدم التعاون مع المحكمة الدولية، فإذا كان حزب الله ليس في وارد تسليم أي من أفرادها تحت أي ظرف كان، فإنه أيضاً ليس في وارد إحراج حكومة ميقاتي والتسبب بمتاعب مبكرة لها وبما قد يؤدي إلى تضيق الخناق عليها. ولذلك يترك لها هامش مناورة وتحرك بطريقة تتيج لها أن تظهر حسن نية واستعدادات طيبة في التزام القرارات الدولية والسعي إلى تنفيذ مذكرات التوقيف من دون أن تظهر في المقابل قدرة عملية على التنفيذ، أي أن الحكومة راغبة في التعاون ولكنها غير قادرة عليه.

نسخة منقحة عن حكومة عمر كرامي خريف 2004 مع أن ولايتها تتزامن مع بزوغ فجر الربيع العربي حالياً، ولذلك فإنها حكومة آيلة إلى السقوط لأنها تسير عكس التيار ومنطق الأمور والتحويلات في المنطقة. إذا كان اغتيال الرئيس الشهيد رفيق الحريري كافياً لإطاحة حكومة كرامي وإسقاطها بالضرورة القضائية، فإن القرار الاتهامي الصادر في جريمة اغتيال الحريري ليس كافياً لإسقاط حكومة ميقاتي، والمعركة حالياً لا مكان فيها لـ «ضربة قاضية»، وإنما تحتسب بالحقاق وهي تدور بين مشروعين: مشروع إسقاط تدريجي للمحكمة الدولية وإيجاد مفاعيلها وتأثيرها عن الوضع الداخلي وعدم السماح لأن تكون المحكمة شريكاً أو مدخلاً إلى إسقاط الحكومة. ومشروع إسقاط الحكومة الذي شربت المعارضة في وضع خطوته السياسية العريضة مع الافتقار إلى خطوات عملية وعدم السماح بأن تكون الحكومة سبباً أو أداة وغطاء في تقويض المحكمة الدولية التي هي الورقة الأهم في يد 14 آذار بعدما خسرت أوراقاً أخرى مهمة. ووسط هذه المعركة السياسية الشرسة والمفتوحة بين مشروعين وفريقين، لا يبدو أن هناك مكاناً ودوراً لـ «الوسطية»، وأن ظروف وإمكانية استئناف الحوار الوطني غير متوافرة وحتى إشعار آخر. لا بل يبدو أننا متجهون إلى وضع أكثر تعقيداً وتازماً، وما بدأ هو تلبد الغيوم في السماء اللبنانية وما نشهده الآن هو «هدوء ما قبل العاصفة الآتية. عاجلاً أو آجلاً».